د. ستيوارت كوهين*

خضوع الجيش الإسرائيلي الزائد؟

التغير في منظومة العلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش في إسرائيل**

في مجال منظومات العلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش –مثلما هو الأمر في مجالات سياسية كثيرة أخرى– لم تتلاءم دولة إسرائيل أبداً مع قوالب التصنيف المألوفة. وليس ثمة شك في أن التأثير الشامل للجيش الإسرائيلي يتجاوز إلى حد ما الحدود التي تعتبر مناسبة في نظر الأنظمة الديمقراطية. ومن الواضح منذ زمن طويل أنه في مجالات كثيرة من الحياة العامة (وليس فقط تلك المتعلقة مباشرة بشؤون الأمن)، لم يتصرف جيش إسرائيل دائماً كذراع تابعة للحكومة: وفي أحيان متقاربة كان الجيش يملك تأثيراً حاسماً على صياغة السياسة الحكومية وعلى طريقة تنفيذها[1]. إلا أنه وطوال سنوات كثيرة ساد إجماع بأن الجيش الإسرائيلي لا يتصرف وفقاً لنماذج غير ديمقراطية، كتلك المتبعة في دول تسمى "فاسدة" أو دول "الحاميات"[2]. وكذلك فإن الباحثين الذين رأوا في العقد الأخير بأن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع "يخضع لسيطرة الشريحة العسكرية" يحرصون على تقييد الاستخدام بهذا الاصطلاح. برز بين هؤلاء باروخ كيمرلنغ الذي يتحدث عن إسرائيل باعتبارها حالة من سيطرة الشريحة العسكرية "ذات الطبيعة المتشابهة" و/أو "الثقافية"، وكذلك يغيل ليفي، الذي يكتب مطولاً عن العسكرتاريا "المادية"[3]. وهما يتفقان في الرأي على أنه رغم المكانة الرفيعة التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي طوال سنوات عديدة داخل المجتمع الإسرائيلي وفي الحياة العامة، إلا أن إسرائيل بقيت ديمقراطية برلمانية تشع حيوية.

وإزاء هذا الوضع فقد فضّل معظم الباحثين في هذا المجال النظر إلى النموذج الإسرائيلي للعلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش على أنه نموذج مهّجن متميز. ونظراً لذلك فقد اتضح في أحيان متقاربة بأن أية محاولة لوصف نموذج العلاقات هذا يتطلب اختراع مخزون

*محاضر في العلوم السياسية في معهد بيغن–السادات للدراسات الاستراتيجية في جامعة باى ايلان.

** نشر هذا المقال في مجلة "بمعرخوت" العدد رقم ٤٠٣–٤٠٤، وتنشره مجلة "قضايا إسرائيلية" بإذن من الكاتب ومن رئيس تحرير المجلة.

إن الإدعاء المطروح في هذا المقال يتلخص في أن مصدر التهديد الحقيقي الذي يهدد التوازن المطلوب بين المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل، هو في الجانب المدني من المعادلة، وذلك أكبر بكثير منه في الجانب العسكري. ولذا فإنه في عمليات البحث وراء الأدلة والإشارات المتعلقة بالأزمة الحالية، فإنه يخيل الينا بأن الباحثين في هذا المجال يسيرون في اتجاه خاطئ تماماً.

من المصطلحات الجديدة تماماً. وعلى سبيل المثال فإن المرحوم دان هوروفتش، كان قد جاء بتعبير "الجيش المدني في مجتمع نصف عسكري"[٤]. وفي مقابله تحدثت رفقة شيف عن نموذج "العلاقات المنسجمة"[٥]، كما أشار يورام بيري إلى شكل خاص من "الشراكة المدنية–العسكرية"[٦]. ومهما كانت هذه المصطلحات، فقد كانت النتيجة الرئيسية واحدة: وهي أنه من غير الممكن التفكير بحدوث انقلاب عسكري في إسرائيل. وهذا هو أيضاً الرأي المركزي الذي عبّر عنه صمويل فاينر وموشيه ليسك في المقدمات التي عرضاها للنسخة العبرية لكتاب فاينر الكلاسيكي (رجل على ظهر الحصان) والذي صدر عن دار نشر "معراخوت" في عام ١٩٨٢. وقد جاء في هذه المقدمات أن الجيش الإسرائيلي، باعتباره جيش شعب نموذجي، لن يحاول أبداً الاستيلاء على السلطة من أيدي المستويات المدنية، وأنه سيبقى تابعاً دائماً –من الناحية الشكلية وغير الشكلية على حد سواء– لتقاليد السلطة الديمقراطية ومؤسساتها.

إلا أنه في العقد الأخير كان هناك كثيرون ممن أثاروا شكوكاً متزايدة حول هذا الإدعاء. وهكذا على سبيل المثال في ربيع عام ٢٠٠٥ اثار عضو الكنيست داني ياتوم عاصفة عامة صغيرة عندما أدعى بأن جنوداً متدينين كثيرين قد يرفضون الأمر المُتعلق بإخلاء المستوطنات اليهودية في قطاع غزة وفي شمالي السامرة في إطار خطة الإنفصال، وأعرب بوضوح عن مخاوفه من أن "إنقلاباً" عسكرياً قادماً على الطريق[٧]. وعلى الرغم من الاهتمام المؤقت الذي اجتذبه عضو الكنيست ياتوم عقب تصريحه هذا (بما في ذلك مقابلات في الصحافة المكتوبة ومقابلات تلفزيونية)، إلا أنه لم يكن في تصريحه أي تجديد، حيث أنه عملياً كرر رأياً كان سائداً في أوساط أكاديمية معينة منذ مدة. فقبل عقد من الزمن تقريباً، في خريف عام ١٩٩٦ أجريت مقابلة مع البروفسور زئيف معوز، الذي كان آنذاك مديراً لمركز يافة للأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب، في صحيفة (هآرتس)، وفي هذه المقابلة قام معوز بتحليل التوتر الذي كان قائماً بين رئيس الحكومة آنذاك، بنيامين نتنياهو، وبين رئيس أركانه، اللفتنانت جنرال أمنون ليبكين–شاحاك. وكانت النتيجة الواضحة التي خلص إليها معوز هي "أنه يتوجب علينا أن نأخذ بالحسبان خطر وقوع إنقلاب عسكري"[٨]. وكلما مرت السنين كلما جمع هذا الرأي مزيداً من الزخم. وكان الاعتقاد المتزايد القائل بأن إسرائيل سوف تقوم بإخلاء مناطق مختلفة في منطقة يهودا والسامرة قد دعا أوري بن اليعازر، الاستاذ في كلية الاجتماع في جامعة حيفا إلى أن يتوقع في عام ٢٠٠٠ بأن الجيش الإسرائيلي –الذي يشتمل طاقم ضباطه على أعداد متزايدة من خريجي شبكة التعليم الدينية–القومية– سوف يعارض حتماً عملية "إنهاء الحالة الإستعمارية" وسوف يقوم بتحدي الحكومة[٩]. وفي الآونة الأخيرة، أشار يورام بيري إلى الوزن المتزايد للعمليات العسكرية الموجهة ضد الإرهاب الفلسطيني في برنامج المهام الحالية للجيش الإسرائيلي، وذلك كدافع إضافي للتدخل العسكري في مجالات ينبغي أن تعتبر ملكاً مطلقاً للسلطة المدنية. ومما جاء في أقواله:

"في المجتمع المُنقسم مثلما هو الأمر في المجتمع الإسرائيلي المنقسم اليوم، فإنه في ظروف الحرب شبه التقليدية المستمرة، سوف يكون من الصعب منع المواجهة بين الذراع العسكرية وبين الذراع السياسية. وفي مثل هذا الظروف فإنه بالإمكان أن نتوقع قيام الجيش بتجاوز حدود التصرف المسموح لتنظيم عسكري في دولة ديمقراطية متحضرة، في حين أن النظام السياسي الذي سيكون غارقاً بنفسه في الأزمة، لن يكون بمقدوره إصلاح الوضع"[١٠].

جدول الأعمال المتغير

هذا المقال يقبل الإدعاء القائل بأنه من المحتمل أن تكون منظومة العلاقات بين المستوى السياسي وبين المستوى العسكري في إسرائيل معيبة اليوم بصورة خطيرة، وربما تكون واقعة في أزمة لم يسبق لها مثيل. إلا أن هذا المقال يخالف الرأي المألوف بخصوص أسباب الأزمة وطبيعتها.

إن الإدعاء المطروح في هذا المقال يتلخص في أن مصدر التهديد الحقيقي الذي يهدد التوازن المطلوب بين المستوى المدني والمستوى العسكري في إسرائيل، هو في الجانب المدني من المعادلة، وذلك أكبر بكثير منه في الجانب العسكري. ولذا فإنه في عمليات البحث

وراء الأدلة والإشارات المتعلقة بالأزمة الحالية، فإنه يخيل الينا بأن الباحثين في هذا المجال يسيرون في اتجاه خاطئ تماماً. حيث انهم يركزون اهتماماً كبيراً حول احتمال قيام ضباط الجيش الإسرائيلي بـ "إنقلاب عسكري" (أي أن يقوم الجيش بالتدخل في المجتمع)، إلى درجة أنهم يتجاهلون إشارات حقيقية وأشد خطورة، حيث أن ما يحدث هو مسيرة معكوسة: أي اتساع التدخل المدني في المجال العسكري. وبهذا المفهوم، حسب رأيي، فإن الوضع السائد في إسرائيل يماثل "الهُوَّة" المدنية–العسكرية (Civil military gap) الآخذة بالاتساع في الولايات المتحدة، أكثر مما هو مألوف الاعتقاد به[١١]. وفي كلتا الدولتين سار الجيش والمجتمع في مسارات منفردة، آخذة بالابتعاد عن بعضها البعض، سواء من ناحية وجهات نظرهم، أم من ناحية سلوكهم، وبالطبع فإن هذين القطاعين مختلفان عن بعضهما البعض بشكل أساسي، ويمرّان في سيرورات تغير دائمة، إلا أنه يبدو بأن السبب في الهوة الآخذة بالاتساع بينهما يكمن في التغيّرات الجارية في القطاعات المدنية من المجتمع أكثر من التغيرات، التي يبدو كما لو أنها تجري في الجيش. وفي السياق الأميركي، فلقد قيل بوضوح فعلاً بأن "الخطر الذي يحيق بالجمهورية لا ينبع من تهديد عسكري أياً كان على المجتمع الأميركي الليبرالي، وإنما ينبع من الوضع المعكوس؛ وهو إضفاء الصفة المدنية على السمة العسكرية للولايات المتحدة"[١٢].

وحسب رأيي فإن هناك مسيرة مماثلة تجري في إسرائيل، وهي مسيرة أُطلق عليها اسم "إنقلاب عسكري بصورة معكوسة". وهذا الاصطلاح يسعى لوصف وضع يكون فيه الجيش ليس فقط أنه لا يفكر بفرض إرادته على الأذرع المدنية للإدارة الحاكمة، بل إنه يكون خاضعاً تماماً للإرادات والتوجهات المدنية. وإن ما يميز "الانقلاب العسكري المعكوس" ليس فقط اخضاع النشاط العسكري للتوجه السياسي العام، حسبما هو مطلوب بالطبع وفقاً لمبادئ الديمقراطية الليبرالية؛ بل أن "الإنقلاب العسكري المعكوس" يحدث عندما يتوسع التدخل المدني ليشمل أيضاً مجالات تعتبر عسكرية مهنية، وهي مجالات لم يدرج المجتمع المدني الديمقراطي على استخدام الرقابة الشديدة عليها. وهذه المسيرة المتمثلة بالنشاط المدني الفعال والمتصاعد يمكن –إذا لم يتم صدها– أن تتسبب في قلب وضع مرغوب من إخضاع الجيش للمجتمع إلى وضع من "استعباد الجيش". وفي مثل هذه الحالة فإن الإدارة الذاتية المهنية للجيش قد تتضرر بصورة خطيرة، وذلك إلى درجة تمس فيها بشدة بقُدرة الجيش على تنفيذ مهامه المهنية. وكلما كان الأمر متعلقاً بصياغة السياسة، حسبما نوه إلى ذلك الباحث الأميركي سام سركيسيان، فإنه من المحتمل أن يتسبب شلل من هذا النوع في أحداث نتائج ضارة ومدمّرة بشكل لا يقل عن النتائج المتوقعة والتي قد تنجم عن تصرف عسكري قد ينتهي إلى "إنقلاب" يقوده ضباط، وإذا "ما بقي الجيش سلبياً بحيث يسمح بأخطاء في التبصر، وبسياسة واستراتيجية خاطئة قد تنمو في الساحة السياسية بدون نقاش أساسي، وبدون فحص زاوية الرؤية العسكرية" حسبما يقول سركيسيان، "فإنه من المحتمل أن تكون هذه المرحلة جدية في تآكل شرعية الجيش والمعنى من وجوده"[١٣].

الإطار النظري

ليست هناك حاجة لتطوير نموذج نظري جديد من أجل وصف المسيرة التي يجري بها في إسرائيل "إنقلاب عسكري معكوس". وأن كل ما يلزم هو تبني النموذج الذي كان قد اقترحه قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمن الباحث آر لاكهام، وهو نموذج مألوف في البانوراما التفسيرية للعلاقات بين المستوى المدني وبين المستوى العسكري في إسرائيل منذ ذلك الوقت وحتى اليوم[١٤]. ووفقاً لنموذج لاكهام، فإن الحدود الفاصلة بين المجالات المدنية وبين المجالات العسكرية في إسرائيل، كانت دائماً وأبداً "متقطعة" –وهي صفة تميزها بوضوح، سواء أكان ذلك عن نموذج الحدود "القابلة للتسلل"، والتي تميز الأنظمة الاستبدادية، أم كان ذلك عن العوامل المميزة للحدود "المسدودة" اللازمة وفق النظرية الديمقراطية الصرفة.

إن نموذج لاكهام، وبشكل خاص حسبما طوره البوفسور موشيه ليسك في السياق الإسرائيلي[١٥]، إنما يخدم هدفين إثنين: الأول على الصعيد النظري فهو يجسد المستوى العالي بشكل خاص للعلاقات المتبادلة المدنية –العسكرية التي كانت قائمة دائماً في إسرائيل في مجالات كثيرة، وخاصة في الموضوعات المركزية للحياة العامة، مثل الاقتصاد، التعليم، الاستيطان والنشاط الثقافي. والثاني هو أن نموذج الحدود "المتقطعة" يقترح أيضاً إدارة لقياس التغيرات التي تجري من حين لآخر بخصوص نوعية العلاقات بين الجيش وبين المجتمع في إسرائيل وفي مضمونها. وبالإستعانة بهذا المفهوم فإن بالإمكان الإشارة إلى حدوث تحولات في مدى "تقطع" الحدود بين الجيش وبين المجتمع (هل أصبحت الحدود أكثر قابلية للتسلل أم أقل وفي أي مجالات)، وكذلك الإشارة إلى تغيرات في توجهات تدفق العلاقات المتبادلة والكثيرة بينها (أي من هذه العلاقات المتبادلة بادر إليها الجيش، وأي من هذه العلاقات بادر إليها المجتمع المدني).

وبالإضافة لذلك فإن نموذج "الحدود المتقطعة" يسمح بتوجيه الإهتمام إلى تحديثات في المنظومات الرسمية (الراسخة بصفة عامة بالتشريع، مثل قانون الخدمة العسكرية) وغير الرسمية (أي: الترتيبات التطوعية على اختلاف أنواعها، وذلك كتلك القائمة بين قادة الجيش الإسرائيلي وبين آباء الجنود في الخدمة العسكرية النظامية) والتي تُنظم حجم تدفق العلاقات المتبادلة بين الجيش وبين المجتمع ووتيرتها.

تطبيق النموذج

على أساس هذا النموذج فإنني أزعم بأن الذي تغير في إسرائيل في الأعوام الأخيرة كان الاتجاه الأساسي لتيارات التأثير في العلاقات بين المجال المدني وبين المجال العسكري. ويبدو أنه قد ذهبت تلك الأيام التي كان الجيش الإسرائيلي هو الفائز الرئيسي من اختراق الحدود "المتقطعة" بين الجيش وبين القطاع المدني في إسرائيل –وهو وضع مكنه من زيادة تأثيره على مجالات حكم كثيرة. وبدلاً من ذلك فقد بدأ التيار في العقد الأخير بالتوجه في الاتجاه المعاكس. والآن فإن العناصر المدنية بالذات في معادلة المدنيين– الجيش هي التي تنجح في استغلال الحدود "المتقطعة" من أجل إقتحام مجالات كانت تعتبر في السابق عسكرية مطلقة.

إن جدول المُخطط رقم (١) يُمكِّن من التعرف على المجالات التي حدث فيها هذا التحول. ويشتمل الجدول على وصف للمجالات الرئيسية الثلاثة لمجموعات العلاقات المدنية–العسكرية المتبادلة. والمجال الأول يُدعى "مجال المسؤولية المدنية" ويشمل مسائل تتعلق بالاستراتيجية الكبرى (مثل تخصيص الطاقات القومية، وإعلان الحرب والسلام، وتقرير السياسة النووية). وتعترف جيوش المجتمعات الديمقراطية بلا تحفظ بأن مهمتها في هذه الشؤون ثانوية وتقتصر على الأكثر على الإستجابة لمطلب المستوى السياسي لتقديم المشورة "التقنية". كما تعترف أذرع الإدارة المدنية بأنه يوجد بنفس المدى مجال "إدارة ذاتية عسكرية مهنية". وهو مجال لا تتدخل هي فيه. وهذا المجال يشمل معظم الموضوعات المرتبطة بالتنظيم الداخلي للقوات المسلحة، وبالسلوك الفعلي حسب الروتين (مثل التدريبات، بلورة تعليمات تكتيكية وإدارة أجهزة القضاء العسكرية).

وهذا التقسيم إلى مجالي تأثير لن يكون أبداً تقسيماً قاطعاً. حيث سوف تبقى دائماً قضايا مرحلية كثيرة، وهي قضايا ستكون هناك خلافات في الرأي بين القطاعات بخصوص صلاحية البت فيها، وخاصة في وضع تكون فيه الحدود بين المدنيين وبين الجيش "متقطعة". ومن بين الموضوعات المهمة في هذا المجال المرحلي سيكون هناك على سبيل المثال: حجم القوات المسلحة وتركيبة هذه القوات؛ ومصدر شراء وتطوير المعدات القتالية (الصناعات العسكرية المحلية أو جهات خارجية)؛ وسياسة التجنيد والخدمة العسكرية وحجم مشاركة الجيش في المشاريع القومية ذات الطابع المدني البارز (توسع/تقلص مهام الجيش). وفي الجدول رقم (١) دمجت هذه الموضوعات في مجال "التفاوض" نظراً لأنها تشتمل على مسائل تميل السلطات المدنية والعسكرية للمساومة عليها.

الجدول رقم (١): المجالات الثلاثة للعلاقات المدنية–العسكرية المتبادلة

إدارة ذاتية عسكرية مهنية	مجال تفاوض	مسؤولية مدنية
– تركيبة القوة	– رسم وصياغة نظرية الأمن	– تحديد غايات سياسية
– تدريبات	– بناء القوة.	– تخصيص طاقات قومية
– تكتيك	– سياسة التجنيد	– إعلان الحرب
– تصنيف وتأطير الطاقة البشرية.	– تعيينات في مناصب رفيعة	– وقف الأعمال العدائية
– ترقية ضباط صغار وضباط في منتصف الحياة العسكرية.	– شروط الخدمة	– الاستراتيجية النووية
– إدارة جهاز القضاء العسكري.	– أبحاث ودراسات أمنية	– تعيين رئيس الأركان
	– توسيع وتقليص مهام الجيش	
	– العلاقات بين الجيش الإسرائيلي وبين أجهزة الأمن الأخرى (المحلية والأجنبية).	

الجدول رقم (١)

مناورة حديثة في الجولان

خلال فترة طويلة مال ميزان المفاوضات الذي دار في المجال المرحلي بشكل بارز لصالح الجيش الإسرائيلي. وكان منتصف الستينيات من القرن الماضي، من هذه الناحية، فترة تأسيس وذلك لسببين: الأول كان الاعتزال النهائي لدافيد بن غوريون وإقامته في سديه بوكير في العام ١٩٦٣. وقد أدت هذه المسألة إلى انسحابه من الساحة السياسية، وهو الشخص الذي أسهم أكثر من أي انسان آخر في إقامة الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وبموجب مهامه المزدوجة على امتداد معظم تلك الفترة –كرئيس للحكومة وكوزير للدفاع– فقد سيطر على العلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش بكافة ألوانها. ولذلك ينبغي أن نضيف الإنتصارات العسكرية للجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة. وبنظرة إلى الوراء فإنه يبدو بأن اجتماع هذين الحدثين قد فتح فترة جديدة في مجالات حياة كثيرة في إسرائيل، وبشكل خاص في العلاقات بين الجيش الإسرائيلي وبين القطاع المدني، وليس فقط أن فئة كبار الضباط تحررت من هيبة صورة الأب المؤسس للمنظمة العسكرية، ولكنها تمتعت أيضاً بسمعة إجتماعية غير محدودة.

الجدول رقم (٢): نحو جيش متفوق

· اتجاه الأسهم يشير إلى تدفق التأثير.

· أحجام الأسهم تشير إلى مدى التأثير.

إن نتائج هذا الوضع معروضة في الرسم التخطيطي رقم (٢) ووفقاً لهذا الرسم فقد تمكنت فئة كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ من تقليص تدخل المستوى المدني في مجال الإدارة الذاتية للجيش بشكل كبير، والسعي الجاد للحد من قوة هذا المستوى في المساومة في موضوعات كان من المألوف أن تكون تابعة لمجال التفاوض. كذلك فقد عزز الجيش الإسرائيلي من درجة تدخله في مجالات، كان وزن القطاع المدني فيها حاسماً في الماضي، وخاصة في فترة حكم بن غوريون. ومن المهم التنويه إلى أن هذه التوجهات كانت قوية بما فيه الكفاية من أجل البقاء والتغلب على المستوى المدني حتى الصدمة القومية التي احدثتها حرب يوم الغفران. ولقد واصل المجتمع الإسرائيلي في معظمه الإعراب عن مستوى عالٍ من الثقة بالجيش الإسرائيلي، وخاصة بعد عملية عنتيبي، كما نظر هذا المجتمع باستحسان كذلك إلى توسيع الجيش لمهامه لكي تشمل مجالات إضافية. ومن الأمثلة على ذلك التأييد الجماهيري الذي حصلت عليه خطة اللفتنانت جنرال رفائيل إيتان (الذي كان رئيساً لأركان الجيش بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٣)،

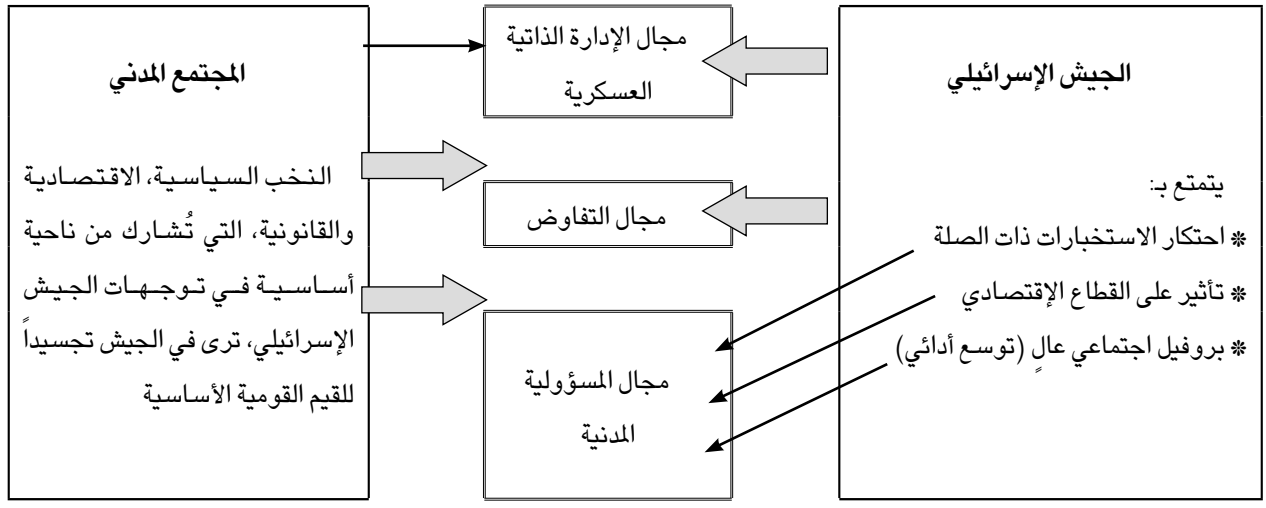

الجدول رقم (٢)

وخلال العقد الأخير، انقلب نمط منظومة العلاقات بين القطاعين حسبما هو مبين في الرسم التخطيطي رقم (٣). فقد تقلص كثيراً تأثير الجيش على الموضوعات المشمولة في مجالات المسؤولية المدنية، وبذلك تقلصت قوة الجيش في المساومة في مجالات التفاوض، وبالمقابل، فقد تزايدت كثيراً قدرة المجمعات المختلفة في القطاع المدني على استخدام نفوذها في الجيش الإسرائيلي، وذلك حتى في المجالات التي كانت تعتبر في الماضي بأنها من ممتلكاته المهنية المطلقة.

والرامية إلى منح تعليم مكمّل للجنود الأغرار الذين يفتقرون إلى الثقافة الأساسية والذين نشأوا في مناطق فقيرة (خطة شبيبة رفول). وفيما يتعلق بموضوعنا فإن مضمون هذه الخطة هو أقل أهمية من مكانتها الرمزية كتعبير عن موقف المستويات العسكرية العالية تجاه المنظومة الحاكمة المدنية. وخلافاً للإطار الأقدم، والذي بواسطته قام الجيش الإسرائيلي بتوفير "معلمات مجندات" للعمل في المناطق الريفية –وهو إطار كان ثمرة مبادرة المستوى المدني (رئيس الحكومة بن غوريون)– فإن خطة رئيس الأركان إيتان كانت منذ بدايتها مشروعاً عسكرياً عبر عن الإنتقاد تجاه الجهاز التعليمي المدني ونواقصه[١٦].

وخلال العقد الأخير، انقلب نمط منظومة العلاقات بين القطاعين حسبما هو مبين في الرسم التخطيطي رقم (٣). فقد تقلص كثيراً تأثير الجيش على الموضوعات المشمولة في مجالات المسؤولية المدنية، وبذلك تقلصت قوة الجيش في المساومة في مجالات التفاوض، وبالمقابل، فقد تزايدت كثيراً قدرة المجمعات المختلفة في القطاع المدني على استخدام نفوذها في الجيش الإسرائيلي، وذلك حتى في المجالات التي كانت تعتبر في الماضي بأنها من ممتلكاته المهنية المطلقة.

ولقد أسهمت عدة عوامل في نشوء هذا الوضع الجديد. وأولها تقلص القوة النسبية للجيش الإسرائيلي في التأثير على المجتمع المدني بشكل بارز، بسبب جهود الجيش نفسه للإصرار على التقليصات في ميزانيته، سواء عن طريق تقليل أحجامها (على سبيل المثال، عن طريق تطبيق سياسة تجنيد أكثر انتقائية وتقليص قوات الإحتياط)، وسواء عن طريق اتخاذ خطوات لتقليص حجم مشاركته في المشاريع المدنية، مثل استيعاب الهجرة اليهودية، ومنح تعليم مُكمِّل ومساعدة للمستوطنين[١٧]. والعامل الثاني هو تغير نمط منظومة العلاقات بين المستوى المدني وبين المستوى العسكري، حيث توقفت هذه المنظومة عن أن تكون متساوقة.

الرسم التخطيطي رقم (٣): نحو جيش تابع

اتجاه الأسهم يشير إلى تدفق التأثير.

٠ أحجام الأسهم تشير إلى مدى التأثير.

إن الجيش الإسرائيلي –كمؤسسة– يجري الآن حواراً مع طبقتين

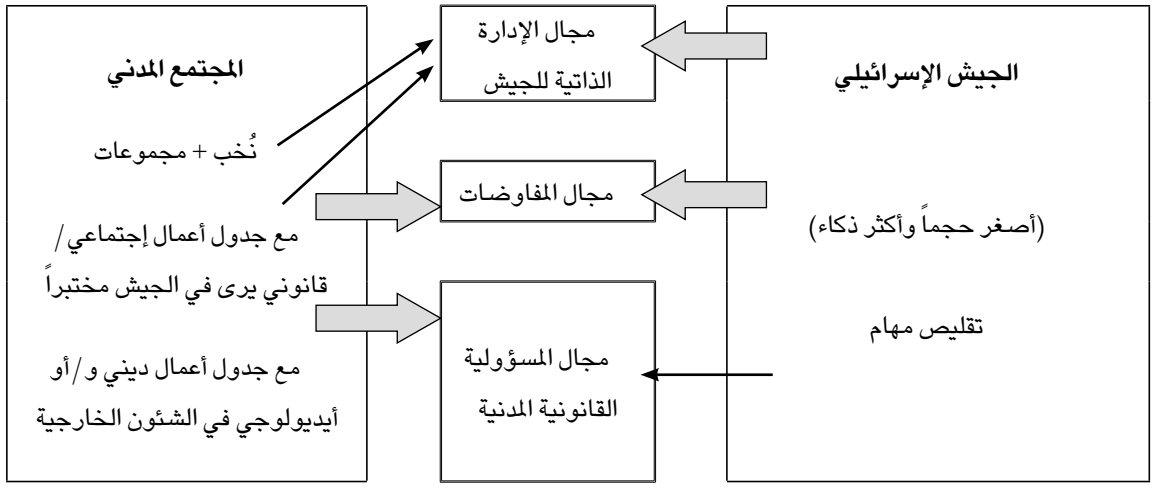

الرسم التخطيطي رقم (٣):

وهذا التغيير في تركيبة الجانب المدني في الحوار مع الجيش في إسرائيل يرافقه أيضاً تغيير في نغمة الحوار بين الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي في إسرائيل. ولم يعد هذا الحوار يجري في جو براغماتي من أساسه على أساس الموافقة المتبادلة، التي مكنت في الماضي مستوى معقولاً من "خذ وهات" كما مكنت من التوسط. وحسبما نوه إلى ذلك يورام بيري[١٩]، فقد أصبحت النغمة الآن نغمة مواجهة، إلى درجة أن المستوى السياسي يتجاهل أحياناً المستوى العسكري.

مختلفتين في القطاع المدني في إسرائيل. والطبقة الأولى ما تزال مكونة من النُخب المألوفة، والتي هي عبارة عن شخصيات رائدة في مجالات السياسة، الاتصالات، الاقتصاد والقانون. ورغم أن هذه الفئة توسعت مؤخراً بمدى معين[١٨]، إلا أنها ما تزال تشكل مجموعة صغيرة، لا يزيد عدد أفرادها عن بضع مئات من الأشخاص. إلا أنه إلى جانب هذه الطبقة التقليدية فإن الجيش الإسرائيلي يجد نفسه وهو يجري اتصالات مع طبقة إجتماعية أخرى أكبر حجماً وأكثر تنوعاً، وهي طبقة ليست مكونة من نسيج واحد، وهذه الطبقة مكونة من مجموعة متنوعة من الأشخاص الذين يسعون إلى أن يمثلوا مقابل الجيش ما ينطبق عليه اصطلاح "المجتمع المدني". وهذا هو خليط من تنظيمات "هنا والآن"، التي تُعبر عن رغبات الألف الحالي، ومن مجموعات العمل التي انتظمت لغاية ما من أجل دفع موضوعات معينة. وفي داخل هذه الطبقة يوجد على سبيل المثال آباء وأفراد عائلة رجال ونساء في الخدمة الفعلية، ومجموعات مختلفة من الذين يخدمون في الاحتياط (طيارون، طلبة جامعيون و "مجرد" جنود عاديين يتذمرون من انعدام المساواة في توزيع عبء الخدمة العسكرية)، وأعضاء مجالس مناطقية (مثل مستوطني يهودا والسامرة)، وحاخامون من التيارات المختلفة في الديانة اليهودية، ومجموعات نسائية، ومجموعات تحمل لواء جودة البيئة، وهيئات غير حكومية مختلفة (محلية ودولية) تناضل ضد الجيش الإسرائيلي وضد عمليات الجيش بإسم حقوق الإنسان الفلسطيني وسكان المناطق المحتلة الفلسطينيين.

وهذا التغيير في تركيبة الجانب المدني في الحوار مع الجيش في إسرائيل يرافقه أيضاً تغيير في نغمة الحوار بين الجيش الإسرائيلي والمستوى السياسي في إسرائيل. ولم يعد هذا الحوار يجري في جو براغماتي من أساسه على أساس الموافقة المتبادلة، التي مكنت في الماضي مستوى معقولاً من "خذ وهات" كما مكنت من التوسط. وحسبما نوه إلى ذلك يورام بيري[١٩]، فقد أصبحت النغمة الآن نغمة مواجهة، إلى درجة أن المستوى السياسي يتجاهل أحياناً المستوى العسكري.

وهناك نماذج بارزة تدل على تجاهل سياسيين كبار للجيش وقادته. وفي العقد الأخير أخفى رؤساء حكومات في إسرائيل –من جميع الأحزاب– خطوات استراتيجية جديدة بادروا إليها وذلك حتى عن رؤساء أركانهم. وعلى سبيل المثال فإن إيهود باراك (الذي عمل رئيساً للأركان في الفترة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥) لم يعرف شيئاً عن المباحثات المسبقة التي أوصلت الى اتفاقيات اوسلو في ايلول عام ١٩٩٣. وعلى غرار ذلك فإن موشيه (بوغي) يعلون (الذي عمل رئيساً للأركان بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٥) لم يعرف عن خطة الانفصال التي وضعها رئيس الحكومة أريئيل شارون، إلا بعد أن كانت هذه الخطة قد تبلورت بشكل نهائي[٢٠]. كذلك فإنه توجد اليوم ظاهرة منهجية وثابتة بشكل أكبر وهي أن الحكومات لا تتسرع –خلافاً لما كانت تفعله في الماضي– بالمصادقة الآلية على المطالب التي يتقدم بها الجيش الإسرائيلي بخصوص ميزانياته. بل بالعكس، حيث أن المخصصات للإحتياجات العسكرية قُلِصَّت تدريجياً منذ مطلع التسعينيات، كما بدأ وزراء المالية حتى بإطلاق ملاحظات جارحة تفيد بأن بمقدور الجيش الإسرائيلي أن يوفر أكثر، وخاصة عن طريق تقليص الأجور والرواتب التقاعدية والمنافع المختلفة لكبار ضباط الجيش[٢١]. كذلك فقد صار الكنيست أكثر حزماً تجاه الجيش الإسرائيلي وأظهر حماسة لم يسبق لها مثيل في تطبيق حقه الدستوري في ممارسة الرقابة البرلمانية في الشؤون العسكرية. وكانت إحدى الخطوات في هذا الاتجاه قد جرت في بداية التسعينيات، عندما رفضت لجنة الشئون المالية التابعة للكنيست –وللمرة الأولى– المصادقة على ميزانية الأمن كوحدة متكاملة، وطالبت بمراجعتها بنداً وراء بند. وهناك أمر لا يقل أهمية ونعني به مشروع القانون الذي تقدم به العام الماضي عضو الكنيست يوفال شتاينتس، رئيس لجنة الشئون الخارجية

أحد النماذج لهذه المسيرة يتمثل في النضال الذي خاضته المجموعات المدنية التي أيدت الالتماسات التي قُدمت إلى محكمة العدل العليا من قبل نساء في اثنين من الموضوعات: المطالبة بمزيد من المساواة في سياسة التجنيد التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي، والمطالبة بأن تشكل عمليات الإزعاج الجنسية الثابتة حاجزاً أمام ترقية كبار الضباط.

والأمن التابعة للكنيست، والذي قضى بضرورة أن يمثل رئيس الأركان بشكل دائم أمام اللجنة[٢٢].

وبالطبع فإنه بالإمكان النظر إلى هذه الخطوات من جانب النخبة السياسية على أنها محاولة لإعادة التوازن بين المدنيين وبين الجيش إلى نصابه –وهو التوازن الذي كان قد انتهك قبل ذلك بسبب تأثير الجيش. إلا أن مفعول هذا التفسير يتضعضع إذا ما لاحظنا أن التغير في موقف النخبة السياسية تجاه الجيش الإسرائيلي هو جزء من مسيرة أوسع، وهي مسيرة ربما كانت محركاً للتغير في نهج النُخب. وهذه الأمور تنطبق على اللهجة المخشنة الجديدة التي تتبناها مجموعات مدنية غير برلمانية في مداولاتها مع الجيش. وهذه المجموعات تُظهر التزامات صارمة وواضحة بخصوص جداول الأعمال الإجتماعية، الأيديولوجية، الدينية والسياسية، التي يصطدم العديد منها مباشرة مع قضايا الأمن. وأن قوة هذه الإلتزامات تؤدي إلى جعل المتحدثين بإسمها لا يكتفون بدفع قضاياهم في المجال المدني فقط، بحيث لم يعودوا يوافقون على "إبقاء الجيش الإسرائيلي خارج ساحة خلافات الرأي"، مثلما كان الأمر دارجاً في السابق. بل بالعكس، حيث أنه بالذات بسبب كون الجيش الإسرائيلي مستمراً في القيام بدور مركزي للغاية في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، فإن كل واحدة من هذه المجموعات ترى في الجيش المختبر الأكثر ملاءمة لإجراء تجاربها في بلورة تغييرات اجتماعية و/أو سياسية. وهذه الظاهرة تفسّر لماذا لم تقتصر الصدامات التي وقعت في السنوات الأخيرة بين المدنيين وبين الجيش على المجالات التقليدية المتمثلة بـ "التفاوض"، حسبما وصفت أعلاه. وقد جرى تحويل الحلبة في حالات جوهرية غير قليلة إلى مجالات كانت تعتبر في السابق مُلكاً مطلقاً للجيش الإسرائيلي.

أحد النماذج لهذه المسيرة يتمثل في النضال الذي خاضته المجموعات المدنية التي أيدت الالتماسات التي قُدمت إلى محكمة العدل العليا من قبل نساء في اثنين من الموضوعات: المطالبة بمزيد من المساواة في سياسة التجنيد التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي، والمطالبة بأن تشكل عمليات الإزعاج الجنسية الثابتة حاجزاً أمام ترقية كبار الضباط[٢٣]. وعلى غرار ذلك فقد طالبت مجموعات من المواطنين من كلا الاتجاهين السياسي والأيديولوجي في إسرائيل –اليساري واليميني– بدفع طروحاتها عن طريق التسلل إلى مجال التجنيد والخدمة في الجيش. ولمزيد من الدقة نقول بان ممثلي هذين المعسكرين عملوا بطرق مختلفة على تشجيع الرفض لأسباب ضميرية في كل واحد من المستويات الثلاثة لتركيبة الجيش الإسرائيلي: الخدمة العسكرية الإلزامية، الخدمة الإحتياطية والخدمة الدائمة[٢٤].

ويمكن القول بأن كون المطالب التي تطرحها المجموعات المدنية المختلفة لا تكمل دائماً بعضها البعض فهي تُعقِّد الوضع من وجهة نظر الجيش الإسرائيلي. كما أن بعض المواقف التي تحمل هذه الجماعات لواءها تتعارض مع بعضها البعض، وهذا الأمر يبرز بشكل خاص في موضوع رفض الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية، وهو الرفض الذي تدعو إليه أيضاً جماعات يمينية (كوسيلة لمنع تفكيك المستوطنات اليهودية). وأيضاً جماعات يسارية (كوسيلة لإضعاف الشرعية الإجتماعية لهذه المستوطنات). إلا أن تعارض المصالح بين المجموعات المختلفة الموجودة في مفاوضات مع الجيش الإسرائيلي يثور أيضاً في مجالات أخرى. وهكذا على سبيل المثال فإن الجيش الإسرائيلي لم ينجح في تسوية المطلب المتزايد من جانب رجال الاحتياط للحصول على مكافأة مادية عن خدمتهم مع إصرار مجموعات من المحاربين القدماء على ضرورة أن يحافظ الاحتياط على طابعه كمؤسسة تطوعية من أساسها، وهي مؤسسة تعبر أولاً وقبل كل شيء عن القيام بواجب مدني يُعتبر حقاً أيضاً. وعلى غرار ذلك فإن قادة الوحدات الميدانية يجدون صعوبة في وضع ورسم "الدمج الملائم" وهو ذلك الطريق الذهبي الذي يُسّوي الأمور بين الضغط الإجتماعي لاستيعاب مزيد من النساء في الوحدات المقاتلة في الجيش الإسرائيلي وبين مطالبة كثير من الحاخامين تمكين تلامذتهم من المحافظة على قواعد الحشمة التقليدية للديانة اليهودية

من يملي السياسة في اسرائيل؟

والخدمة العسكرية في وحدات منفصلة لا يتوفر فيها موطئ قدم للنساء[٢٥] . وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذه التطورات فإن الجيش الإسرائيلي ما يزال يحتفظ بقدرته على إملاء السياسة بخصوص مجموعة واسعة من شؤونه الداخلية. إلا أن قدرته على القيام بذلك، وحتى في هذه المجالات، تواجه حملة متزايدة من جانب مجموعات ضغط مدنية متناقضة. وبمفاهيم كثيرة فقد تحول الجيش الإسرائيلي الآن إلى ساحة توترات إجتماعية وليس لأداة لإحراز التكتل الإجتماعي[٢٦].

تفسير التغيير

يوجد هناك إغراء لأن ننسب إنتقال الجيش الإسرائيلي من مكانة الصدارة إلى مكانة التبعية للتغيرات المعروفة التي حصلت داخل الفسيفساء الإجتماعي في إسرائيل خلال الجيل الأخير. وهذه التغيرات التي عملت على تحليل أسبابها بتوسع مدارس متنوعة من علماء الإجتماع، تشمل مجالات كثيرة من مجالات الحياة العامة والخاصة، السياسية، الاقتصادية، الديمغرافية والثقافية، وقد أدت إلى تعريفات محددة للهويات وللقيم في أوساط مجموعات سكانية كثيرة ومختلفة عن بعضها البعض[٢٧]. وبشكل عام فقد كانت التغيرات في التوجهات وفي سلم الأولويات شاملة للغاية، إلى درجة أن المجتمع الإسرائيلي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لا يشبه بشيء تقريباً المجتمع الإسرائيلي الذي كان قائماً وقت إنشاء الدولة، قبل ستين سنة فقط. وهذا الأمر يبرز بشكل خاص في المجال الرحب للعلاقات بين المجتمع وبين الجيش[٢٨]. وعلى الرغم من هجمات الصواريخ العراقية في العام ١٩٩١، ورغم العنف الفلسطيني المستمر بعد ذلك، فقد انخفض مفهوم التهديد الجماعي (وهو التهديد الذي يوصف بأنه ذلك الشعور الذي يفيد بأن بقاء الدولة الطبيعي معرض للخطر) في أوساط غالبية مواطني إسرائيل بصورة بارزة منذ الستينيات. وهذا هو أحد الأسباب في أن الجيش الإسرائيلي لم يعد يتمتع بحصانة مطلقة أمام الفحص النقدي، مع أنه ما يزال يواصل التمتع بتقدير إجتماعي عالٍ[٢٩]، وأن ضباطاً كباراً في الجيش الإسرائيلي يواجهون اليوم انتقاداً مستمراً أكثر فأكثر داخل المجتمع الإسرائيلي.

وليس ثمة شك في أن التعبير الأبرز لهذا التحول يتمثل في الاستعداد المتزايد لوسائل الإعلام، التي أصبحت أكثر تدخلاً، في توجيه الانتقادات المفصلة حول نشاطات الجيش الإسرائيلي. وقد أدى استعداد وسائل الإعلام لنشر العيوب التي تكشفت داخل

وهناك تغير لا يقل جوهرية ونعني به التغير في موقف القضاء الإسرائيلي تجاه الجيش الإسرائيلي. حيث تغلبت المحاكم الإسرائيلية على ارتداعها السابق وعلى امتناعها عن توجيه الانتقاد بخصوص المواضيع المرتبطة بالأمن القومي. ومن خلال إمعان النظر في قرارات المحكمة العليا يمكننا إدراك ميل هذه المحكمة للتوسع أكثر فأكثر في صلاحيتها للقضاء في الأمور العسكرية،

الجيش للإسهام إلى حد كبير في زوال حدود ضبط النفس، التي ضمنت في السابق مستوى عالياً من التقدير للجيش الإسرائيلي[٣٠]. وهناك تغير لا يقل جوهرية ونعني به التغير في موقف القضاء الإسرائيلي تجاه الجيش الإسرائيلي. حيث تغلبت المحاكم الإسرائيلية على ارتداعها السابق وعلى امتناعها عن توجيه الانتقاد بخصوص المواضيع المرتبطة بالأمن القومي. ومن خلال إمعان النظر في قرارات المحكمة العليا يمكننا إدراك ميل هذه المحكمة للتوسع أكثر فأكثر في صلاحيتها للقضاء في الأمور العسكرية، مثلما هو الأمر في بقية المجالات، وذلك في إطار النشاط القضائي الفعال الذي تسلكه هذه المحكمة. وهكذا فبالإضافة إلى صلاحيتها للنظر في المواضيع المرتبطة بسياسة الجيش في مجال التجنيد، فقد فحصت المحكمة أيضاً المعايير المتعلقة بالترقية في الرتبة العسكرية، والمتعلقة بحوادث التدريبات العسكرية، وكذلك الأمر الذي كان يُعتبر الأكثر أهمية، ونعني به تفاصيل عدد من العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل في يهودا والسامرة وقطاع غزة. وهذه المسيرة كانت موجهة بصورة جوهرية ضد الاستقلال الذاتي للجهاز القضائي العسكري، الذي يجد نفسه واقعاً تحت ضغط متزايد، من أجل حمله على تعديل نهجه لكي يتماشى مع معايير القضاء المدنية. ولقد أدى هذا الأمر أيضاً إلى نشوء الإحساس في أوساط عدد من الضباط، بأنه من أجل أن يكونوا مطمئنين، فإنه من الأفضل لهم أن يتشاوروا مع محام قبل أن يقبلوا على أنفسهم تنفيذ عمليات معينة[٣١].

كذلك فقد قام آباء وأفراد عائلة جنود يخدمون في الخدمة العسكرية الإلزامية بإظهار استعداد مماثل من أجل استغلال الظروف الجديدة التي نشأت وذلك للدخول في سلسلة من المواجهات مع سلطات الجيش، ولم تكن هذه المواجهات تدور فقط حول ادعاءات الآباء بخصوص ظروف خدمة أبنائهم (وهي إدعاءات تعتبر حسب أقوال ضباط في الجيش الإسبرائيلي بأنها تشكل أحياناً إجتيازاً للحد الفاصل بين تدخل الآباء وبين مشاركتهم) وإنما تدور أيضاً حول موضوعات أكثر إيلاماً. فقد توجه بعض الآباء إلى المحاكم وطلبوا الإذن بتغيير العبارة المكتوبة على شواهد قبور أبنائهم الذين سقطوا في المعركة، بحيث تصاغ هذه العبارة بصورة شخصية أكثر. وفي حالات أخرى، طرح الآباء مطلباً يدعو إلى قيام مؤسسات مدنية وليس هيئات عسكرية بالتحقيق في ظروف وفاة أبنائهم الذين توفوا أثناء التدريبات العسكرية أو خلال العمليات العسكرية[٣٢].

إن مثل هذه التغيرات في طابع اقتحام جهات مدنية مجالات كانت تعتبر حتى الآن كمجالات عسكرية تماماً إنما توضح الخلفية للحساسية المتزايدة التي يظهرها الجيش الإسرائيلي إزاء التدخل من جانب جهات مدنية. وهذه التغيرات تبرز مدى تراجع وتآكل ذلك النسيج الخاص بمنظومات العلاقات المشتركة. وهو النسيج الذي كان في حينه قد ترك انطباعاً كبيراً على الباحثين، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه التغيرات بحد ذاتها لا تفسر كما ينبغي انعدام قدرة الجيش على وقف المسيرة، أو حتى تخفيفها. وتكمن أسباب هذه الظاهرة في التغيرات التي طرأت في المحيط العملي للجيش الإسرائيلي وليس أقل من ذلك بسبب التغيرات التي حصلت في طابع الجيش الداخلي.

التغيرات الحاصلة في المحيط العملي للجيش الإسرائيلي

النمط الأصلي للعلاقات بين المستوى المدني وبين الجيش في إسرائيل كان قد صيغ في فترة كان فيها الالتزام العملي الرئيسي للجيش الإسرائيلي يتمثل بالدفاع عن الدولة ضد تهديدات الغزو من الجيوش التقليدية للدول المجاورة. وحتى أواخر الثمانينيات ساد في اوساط الدوائر العسكرية الإسرائيلية المفهوم القائل بأن "الأمن الأساسي"، أي مجرد قدرة الدولة على البقاء، يتوقف بشكل رئيسي على قدرة الجيش الإسرائيلي على الردع –وإذا كانت

إن ضباطاً كبار في الجيش الإسرائيلي مستعدون للإعتراف بأن استمرار المواجهة المنخفضة القدرة في جدول أعمال القوات الإسرائيلية أحدث تحولات في التفكير العسكري وفي المناهج التقليدية.

هناك حاجة للقيام بعمليات استباقية– لعمليات الغزو التي تأتي من وراء الحدود، والتي تُستخدم فيها أسلحة المشاة والمدرعات، وهي العمليات التي كان يبدو بأنها على وشك الوقوع في الأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧، والتي وقعت بالفعل في عام ١٩٧٣. وفي المقابل فإن عمليات احتواء (Containment) وقمع النشاط الفلسطيني المعادي والدموي (مثل هجمات الفدائيين في الخمسينيات) اعتبرت على أنها مهمات أقل إلحاحاً بحيث أنه بالإمكان احتواؤها في إطار مشاغل الأمن الجارية.

أما الآن فقد مضى زمن جدول الأولويات هذا. حيث أن اتفاقيات السلام مع مصر (١٩٧٩) ومع الأردن (١٩٩٤) قد قللت كثيراً من خطر أن تجد إسرائيل نفسها مضطرة لأن تواجه في المستقبل القريب تهديد الغزو العسكري البري في كافة جبهاتها. وفي المقابل، فإن خطرين آخرين، كانا يعتبران في الماضي ثانويين في وزنهما، يبدوان الآن وكأنهما حقيقيان أكبر بكثير. والخطر الأول هو المخاوف من هجمات صواريخ بعيدة المدى (وربما أيضاً غير تقليدية) من جانب أعداء اعتبروا في الماضي كما لو أنهم موجودون فيما وراء الأفق الاستراتيجي، والخطر الثاني هو حرب ضد عدو "شبه تقليدي"، وهو عدو ليس هدفه هو مواجهة الجيش الإسرائيلي في ساحة المعركة، وإنما تشويش مجرى حياة المجتمع الإسرائيلي كله عن طريق إدارة حرب إرهاب وتدمير.

إضافة لهذا فإن طابع الخبرة العملية التي اكتسبها الجيش الإسرائيلي في العقود الأخيرة إنما تدل على مدى تزايد الأهمية النسبية للمواجهة مع الخطر الثاني، وأنه حتى الجنود الإسرائيليين الأكثر خبرة اليوم، سواء من بين العاملين في الخدمة العسكرية الإحتياطية أو النظامية، لا يملكون الخبرة الشخصية في الحرب الحديثة والذكية، من ذلك النوع الذي أدارته جيوش أخرى في السنوات الأخيرة الماضية في يوغسلافيا السابقة وفي العراق. وفي الواقع فلقد مر نحو ربع قرن منذ كان الجيش الإسرائيلي مشاركاً في المرة الأخيرة في حرب بقدرة عالية. وفي مقابل ذلك فقد اكتسب الجندي الإسرائيلي خلال العشرين سنة الماضية خبرة كبيرة في مجال العمل ضد التآمر وفي حروب منخفضة القدرة. وقد أثرت هذه الخبرة بوضوح على رفع درجة نشاط الجيش الإسرائيلي في هذا المجال. وفي أيام الإنتفاضة الأولى (١٩٨٧–١٩٩٣) أخذ نشاط الجيش الإسرائيلي بصفة عامة شكل الدوريات البوليسية البدائية للغاية، وشكل إظهار القوة المحلية ضد المخربين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي يهودا والسامرة. وخلال فترة المكوث الطويل للجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني (١٩٨٥–٢٠٠٠) كانت هذه العمليات محدودة، حيث اقتصرت على مناوشات حدودية بحجم سرايا عسكرية ضد جماعات من المتسللين الفلسطينيين، أو على عمليات قصف مدفعي بعيد المدى ضد تجمعات قريبة لحزب الله وللسوريين. إلا أنه وخلال أعمال الإنفجار الشديد للعنف الفلسطيني، التي بدأت في أيلول عام ٢٠٠٠ والتي استمرت بلا هوادة تقريباً حتى وفاة عرفات بعد مرور أربع سنوات، فقد رُفعت درجة عمليات الجيش الإسرائيلي بشكل بارز. وفي الواقع فقد طوّر الجيش مذهباً عملياً كاملاً كان يهدف إلى محاولة صد الإنتفاضة، كما قام الجيش بتدريب وحدات خاصة على أساليب القتال هذه[٣٣]. ومن الجدير أن ننوه بشكل خاص هنا إلى نجاح الجيش الإسرائيلي في استخدام تفوقه التكنولوجي – وخاصة بفضل الجمع بين الاستخبارات وتقنيات المراقبة المتطورة وبين القوة النارية الدقيقة والأكثر قتلاً. وهكذا، وكرد فعلٍ على هجمات مستمرة موجهة ضد أرواح الإسرائيليين وممتلكاتهم، فقد استغل الجيش لإسرائيلي الغارات الجوية ونيران الدبابات على حد سواء وذلك أيضاً من أجل تنفيذ ما أُطلق عليه اصطلاح "الإحباط المُركز" من أجل تصفية المطلوبين.

إن ضباطاً كبار في الجيش الإسرائيلي مستعدون للإعتراف بأن استمرار المواجهة المنخفضة القدرة في جدول أعمال القوات الإسرائيلية أحدث تحولات في التفكير العسكري وفي المناهج التقليدية[٣٤]. كذلك فإن هؤلاء الضباط يعترفون بحقيقة كون هذا الشكل من القتال قد زاد إلى حد كبير معقولية نشوء رقابة مدنية شديدة حتى على الأنشطة العسكرية الصغيرة للغاية. وبالفعل، فإن الخبرة التي اكتسبت في إسرائيل مؤخراً في هذا المجال تؤكد

الدروس المستخلصة من مجموعة حالات ذات طابع مماثل في أقطار أخرى[٣٥]. وإن أوضاعاً من النزاع المنخفض القدرة تميل دائماً تقريباً إلى تشديد ميل السياسيين نحو منع الجنرالات من التفرد الذاتي بالمسائل العسكرية، وحتى على المستوى التكتيكي. وهناك صيغة مقبولة اليوم في الأدبيات المهنية تقول أنه كلما كان النزاع منخفضاً في القدرات كلما استمر زمنا أطول، وهكذا تكون حرية المناورة العملية لدى رجال الجيش مقيّدة أكثر. ولقد صار السياسيون أكثر حساسية إزاء الحقيقة القائلة بأن العمليات الصغيرة ظاهرياً قد تكون لها نتائج استراتيجية واسعة، وخاصة عندما يجري كشفها أمام الضوء الشديد القوة المتمثل بالاهتمام الإعلامي[٣٦]. وكنتيجة لذلك فإنهم يسعون إلى استغلال كل الميزات التي تسمح لهم بها تكنولوجيا الاتصالات، من أجل تطبيق نهج الإدارة الشديدة، حتى للعملية العسكرية المحلية للغاية[٣٧].

وحتى في فترة العمليات الإنتقامية الصغيرة الأحجام التي نفذتها إسرائيل ضد أهداف الفدائيين في الخمسينيات، فقد برز بمدى معين ميل السياسيين الإسرائيليين لكبح جماح الجنرالات العسكريين[٣٨]. وقد برز هذا الميل بصورة أكبر في أيام الإنتفاضة الثانية. وكان هذا الأمر يتراوح ما بين إظهار أشكال المعارضة والإمتعاض، التي عبرت عنها مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي إزاء العمليات الكثيرة التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين[٣٩]. كذلك قيل بأنه كان هناك تأثير لا يقل عن ذلك للحساسية المتزايدة في أوساط وزراء الحكومة تجاه الأهمية المتصاعدة التي نسبت في العالم للقانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان ولقرارات محكمة العدل الدولية[٤٠]. ولهذين السببين فقد تقرر منذ المرحلة المسبقة جداً للقتال الذي نشب في عام ٢٠٠٠، بأن كافة العمليات العسكرية غير النظامية بحاجة إلى موافقة "المطبخ الوزراء المصغر" الذي يضم عشرة وزراء، والذي وقف على رأسه رئيس الحكومة شارون[٤١]. كذلك تقرر أن أية عملية من عمليات الإحباط المركز لا يجوز أن تنفذ بدون الموافقة المسبقة للمستوى السياسي والمستوى القضائي على حد سواء. وأن عدم الانصياع لهذه التوجيهات كان يمكن ان يؤدي –وقد أدى بالفعل– إلى إخلال لم يسبق له مثيل بالثقة بين المستوى المدني والعسكري. وفي إحدى هذه الحالات قام وزير الدفاع (بنيامين بن اليعازر) بالإعراب عن رأيه بصراحة بالقول إن العملية التي قام بها رئيس الأركان (اللفتنانت جنرال شاؤول موفاز) بصورة أحادية الجانب في تشرين الأول من عام ٢٠٠٠ تحتم عليه الاستقالة من منصبه[٤٢].

وبنظرة إلى الوراء يبدو أنه من خلف هذه الأمثلة كان يكمن أكثر من مجرد تصادم بين أشخاص أو بين مناهج سياسية مختلفة. وإذا ما وضعنا هذه الحالة في سياق أوسع من الخبرة التي اكتسبت في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة في العلاقات بين المستوى المدني والمستوى العسكري، فإنه سيكون بالإمكان أن نستخلص منها قاعدة عملية: فكلما كانت الخلفية العسكرية للسياسي أوسع وأشمل، كلما كان من المعقول أكثر الإفتراض بأنه سيسعى إلى استغلال الطاقة الكامنة في كل حالة من أجل أن يدير بأدق التفاصيل العمليات العسكرية في نزاع منخفض القدرة. أي أن النزاع منخفض القدرة يمنح ضباط الجيش الكبار، الذين اعتزلوا الخدمة العسكرية وعُيّنوا في وظائف سياسية في المجال الأمني، وفرة من الفرص لمواصلة تطبيق ما يمكن وصفه بأنه قيادة عملية جوهرية ويومية. وأن هذا "التعدي" من جانب المستوى المدني من شأنه أن يُقيّد أكثر فأكثر حرية العمل العسكري لأعضاء هيئة أركان الجيش.

وإستناداً إلى هذا التحليل فإن هناك مكاناً لإعادة تقييم لوجهة النظر المألوفة والتي ترى في الانتقال الأفقي لضباط كبار في الجيش إلى مناصب في الحكومة، أداة رئيسية من أجل هيمنة وجهة النظر العسكرية في أوساط المستوى المدني الرفيع للغاية من مقرري السياسة[٤٣]. هذا ويظهر إمعان النظر الأدق بأن منظومة الإنتقال الأفقي، كانت في الآونة الأخيرة إحدى الوسائل التي بواسطتها أُتبع الجنرالات الإسرائيليون، أكثر فأكثر، لوزارء الدفاع الذين من فوقهم. وهناك مسألة ذات صلة بشكل خاص في هذا السياق وتتمثل بحقيقة أنه في العشرين سنة الأخيرة تقلّصت إلى حد كبير الفترة الزمنية الممتدة بين اعتزال الضابط الكبير الخدمة العسكرية وبين تعيينه وزيراً للدفاع. وفي حالة موفاز فقد استجابت هذه الفترة الزمنية بصعوبة لمتطلبات الحد الأدنى من القانون (مثلما كانت عليه آنذاك)[٤٤]. ونظراً لأن خليفة موفاز كرئيس للأركان كان نائبه السابق، الميجور جنرال موشيه يعلون، فلا غرابة في أن الإنتقال بين موفاز وبين يعلون كان سهلاً للغاية، وفي أن استمرارية طرق عمل الجيش الإسرائيلي طوال كل فترة الإنتفاضة الثانية كانت واضحة بشكل خاص. وفي النهاية فإنه من المعتقد بأن كبار الضباط أيضاً سوف يحترمون الأشخاص الذين كانوا قادتهم في السابق، حتى ولو أنهم خلعوا بزّاتهم العسكرية. وطوال كل فترة عمل يعلون فقد كان موفاز هو الذي قام بالأداء عملياً كرئيس للأركان. وأن الصورة

الفظة بل والمُهينة، التي رفض فيها موفاز طلب يعلون لتجديد فترة عمله لسنة رابعة، قد أكدت فقط ذلك المدى الذي صعّد فيه الإنتقال الأُفقي إستبعاد الجيش من قبل المستوى المدني.

تغيّرات في الطابع الداخلي للجيش الإسرائيلي

لقد مر نحو نصف قرن من الزمن منذ وضع صموئيل هنتنغتون كتابه الكلاسيكي (The Soldier and the State)[٤٥] والذي كتب فيه عن الموقع الملائم للجيش في المجتمعات الديمقراطية. وعلى الرغم من أن آراء هنتنغتون حظيت منذ ذلك الوقت بانتقادات ميثودولوجية وجوهرية، إلا أنه اتضح بان العديد من النتائج التي توصل إليها صمدت أمام اختبار الزمن[٤٦]. ومن بين النتائج التي توصل إليها والتي ما تزال صالحة للإستعمال بشكل خاص تلك النتيجة التي تقول بأن الرقابة المدنية "الموضوعية" على الجيش تقتضي ليس فقط ديمقراطية ناضجة وإنما تتطلب أيضاً جيشاً مستقلاً ذاتياً من الناحية المهنية. وقد رأى هنتنغتون بأنه يتوجب على الدولة أن تشجع بطريقة فعالة قيام "مجال عسكري مستقل"، وذلك حتى لا تقوم "مجموعات مدنية مختلفة وغريبة" بـ "إقحام نفسها في الشؤون العسكرية". حيث أن مثل هذا التدخل، حسبما يرى هنتنغتون، ليس فقط أنه يمس بأهداف وجود الجيش، وكنتيجة لذلك يمس بأمن الأمة، بل إنه يجر بلا خيار الجيش أيضاً (أو أجزاء منه) إلى ساحة المواجهة السياسية –وهو تطور قد يؤدي إلى تفكيك الجيش. وفي المقابل، فإن الجيش الذي يتمتع قادته بالاستقلال الكافي في المجالات التنظيمية والعملية التي تتطلب خبرة القادة العسكريين المهنية، سوف يحظى بالحفاظ على الحيادية السياسية وكذلك على وحدته.

ووفقاً لتحليل هنتنغتون فإن الحفاظ على رقابة مدنية "موضوعية" على الجيش لا يتوقف فقط على حسن نية القطاع السياسي. بل إنه يقتضي أيضاً قيام ما يُطلق عليه "طاقم مهني من فئة الضباط" (a professional officer corps) – أي مجموعة من الضباط (الكبار والصغار) التي يشعر أفرادها بأن خبرتهم المطلقة تمنحهم القدرة والحق الكامل في القيام بمهمة وطنية متميزة بنجاعة وبمسؤولية، وبأن مكانتهم هذه تحظى بالإعتراف الإجتماعي. وخلال الفترة التي مرت منذ ظهور كتاب هنتنغتون اتضح أكثر فأكثر بان مجموعات قادة عسكريين كهذه آخذة بالاختفاء عن الساحة، وبشكل خاص في جيوش الديمقراطيات الغربية. والرأي السائد اليوم هو أن الضباط الذين يخدمون في هذه

جيش الاحتلال الاسرائيلي: بلا رقابة!

الجيوش ينتمون إلى المهنة التي تمر في مسيرة انحسار[٤٧]. ومع أن هذا التعريف يسري أيضاً على مجموعات أخرى طالبت بصورة تقليدية بإدارة ذاتية في مجالات تخصصها، مثل المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين[٤٨]، إلا أنه يُخيّل الينا بأن انحسار الاستقلال الذاتي يبرز بشكل خاص في مجال مهنة السلاح (the profession of arms)، حسبما وصف ذلك اللفتنانت جنرال السير جون هاكت (١٩١٠–١٩٩٧)، وهو أحد القادة العسكريين البريطانيين المثقفين للغاية منذ الحرب العالمية الثانية. وفي حقيقة الأمر، فإن قلائل جداً فقط من إجمالي الجنود الذين يخدمون اليوم يستطيعون القول بأنهم يُلّبون حتى المعايير الثلاثة الأساسية للغاية المطلوبة بصفة عامة من رجل المهنة وهي:

١– إحتكار مخزون من الخبرة العامة والمنهجية (النظرية والعملية) في مجال محدد من النشاط الإجتماعي.

٢– سيطرة مستقلة على إجراءات استيعاب الأعضاء الجدد الذين يقوم الخبراء المحترفون بصياغة مستقبلهم الوظيفي عن طريق إطارات التأهيل الإجتماعي والتربية، وهي إطارات توجد لهم سيطرة مستقلة عليها.

٣– وجود شيفرا سلوكية وثقافة متميزة تُلزم جميع أعضاء المهنة، بحيث يقوم زبائنهم (وفي هذه الحالة المجتمع المدني) بمنحهم الثقة والتقدير.

إن السؤال لماذا تعاني المهنة العسكرية بالذات من الانحسار صار موضوعاً لتحليلات شاملة، وبصفة خاصة في الولايات المتحدة[٤٩]. وتُشير الدراسات إلى ثلاثة توجهات رئيسية أضعفت من خصوصية الجيش الحديث في المجتمع الغربي وإدعائه بمكانة قومية متميزة: التوجه الأول هو الإرتباط المتزايد للجيش بالتكنولوجيا المدنية

وبالنسبة للجيش الإسرائيلي فإنه ما يزال من غير الممكن تصنيفه كجيش ما بعد الحداثة، إلا أنه بالإمكان قطعاً أن نُميز في إسرائيل أيضاً النشاطات التي تقوم بها القوى المستحدثة التي ساعدت على تغيير التركيبات العسكرية والثقافات العسكرية في أماكن أخرى. ولدينا أيضاً على سبيل المثال يحدث إنقلاب تدريجي في مكانة الجندية في الجيش. وعلى غرار ذلك، فإن الإعتراف بالدور الحيوي للرأي العام في وصف حدود الإمكانيات العسكرية، قد فرض إعادة تنظيم أساسية لوحدة المتحدث بإسم الجيش الإسرائيلي، حيث جرى رفع مرتبة هذه الوحدة في الآونة الأخيرة بصورة جذرية.

وبالخبرة التكنولوجية، الموجودة في معظمها في المجال المدني. والتوجه الثاني هو حاجة المؤسسة العسكرية لتبني أشكال غير تقليدية من المكافآت المالية لكي تجذب إليها –وتُبقي عندها– جنوداً (وكذلك مجندات بأعداد متصاعدة) تكون بحاجة إليهم لصيانة شبكات أسلحتها واستخدامها[٥٠]. أما التوجه الثالث فهو الإحساس المتزايد في المجتمع المدني الغربي–الليبرالي بأن الجيوش التي كانت في فترات سابقة تُعتبر كمن يُجسّد بعض الصفات السامية للغاية لدى الأمة (الروح الوطنية، حُب الخير للغير، التضحية الذاتية ونحو ذلك)، ينبغي أن تتأقلم مع منظومة جديدة من قيم ما بعد الحداثة التي تحولت إلى عرف[٥١].

وبالنسبة للجيش الإسرائيلي فإنه ما يزال من غير الممكن تصنيفه كجيش ما بعد الحداثة[٥٢]، إلا أنه بالإمكان قطعاً أن نُميز في إسرائيل أيضاً النشاطات التي تقوم بها القوى المستحدثة التي ساعدت على تغيير التركيبات العسكرية والثقافات العسكرية في أماكن أخرى. ولدينا أيضاً على سبيل المثال يحدث إنقلاب تدريجي في مكانة الجندية في الجيش. وعلى غرار ذلك، فإن الإعتراف بالدور الحيوي للرأي العام في وصف حدود الإمكانيات العسكرية، قد فرض إعادة تنظيم أساسية لوحدة المتحدث بإسم الجيش الإسرائيلي، حيث جرى رفع مرتبة هذه الوحدة في الآونة الأخيرة بصورة جذرية. وليس ثمة شك في أن إصلاحات أخرى في تركيبة القوة إنما تعكس قراراً حازماً باستيعاب واستغلال كامل الإمكانيات المجسدة في ساحة الحرب الرقمية وفي الثورة في الشؤون العسكرية[٥٣]. وكنتيجة لذلك –وعلى غرار الأمر المتبع في أماكن أخرى– فقد جرى التركيز المتصاعد على اجتذاب طاقة بشرية مهنية ومدنية إلى الجيش، ونظراً لأن هذه الطاقة البشرية كانت قد اكتسبت خبرتها الأولى وتأهيلها في محيط غير عسكري (مثلما تفعل معظم الدورات الأخيرة الخاصة بالمهندسين، ومحللي أنظمة الحاسوب وواضعي برامج الحاسوب)، لذا فإن وصفها الصحيح ينبغي أن يكون "أصحاب المهن في الجيش" وليس "رجال الجيش المهنيين"[٥٤].

هذا ومفهوم بأنه ما يزال يتوجب الانتظار لنرى فيما إذا كانت هذه الاصلاحات ستستجيب لنوايا المبادرين لها بحيث يحولون الجيش الإسرائيلي إلى قوة أكثر نجاعة (جيش صغير وذكي). إلا أن النتائج المرحلية لهذه الخطوات، والتي بدون شك لم تكن موجهة، قد صارت بارزة الآن. وفي نفس الوقت، ومع الوصف المجدد لنفس مدلول مصطلح "الأمن"[٥٥]، الذي أخذ يحتل مكانة في قطاعات كثيرة من المجتمع الإسرائيلي، فإنه يخيل إلينا بأن التغيرات في التركيبة العسكرية في إسرائيل وفي تشكيلها قد أدت أيضاً إلى إضعاف الاستقلال الذاتي المهني للجيش الإسرائيلي. وقد عملت هذه المسيرات على إضعاف قدرة الجيش على مقاومة تسلل عناصر مدنية إلى مجالات نشاط كانت تعتبر في الماضي ملكاً خالصا للجيش، وأن تزايد المجموعات المدنية التي تعمل اليوم على تحدي الاستقلال الذاتي للجيش، وكذلك العدد المتنوع والواسع للقضايا التي تقوم هذه المجموعات بإثارتها، من شأنها فقط زيادة حِدّة مشاكل الجيش. وحسبما رأينا فإن القضايا المتعددة التي يسود فيها التوتر بين المستوى المدني وبين الجيش لا تقتصر فقط على المواضيع السياسية أو على موضوع الموازنة. بل إنها تشتمل كذلك قضايا متنوعة، مثل حق الآباء في أن يعرفوا بالضبط كيف أُصيب أبناؤهم وكذلك (كما يتضح من مطالب الحاخامين وجنود مدارس هسدر الدينية) المطالب الداعية للتمكين من المحافظة على قواعد الحشمة وفقاً لاحكام الشريعة اليهودية. وكنتيجة لهذا العدد المتنوع والواسع من المجالات، التي يطلب فيها المواطنون التأثير على سلوك الجيش وسيرورته، فإنه لا عجب في أن أعضاء النخبة السياسية

ليسوا المواطنين الوحيدين الذين يدخل جنرالات الجيش في مواجهات معهم. والآن فإنه يتوجب على ضباط الجيش أيضاً أن يدرسوا كيفية التفاوض مع مجموعة متنوعة من النشيطين. والمجموعات التي تصارع من أجل حقوق المواطن والحاخامين.

الخلاصة

من الناحية النظرية من المحتمل أن تكون الصفة الأكثر إثارة للإهتمام لكل واحدة من التطورات التي جرى وصفها أعلاه هي الحيز الذي تعمل به –معاً وكل على إنفراد– على تعزيز وتقوية النوعية "المتقطعة" للحدود القائمة بين المدنيين وبين الجيش في إسرائيل. وعلى الرغم من الزيادة التي حصلت في الآونة الأخيرة في عدد المواطنين الإسرائيليين الذي لا يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية والخدمة الإحتياطية، إلا أن مرتدي البزات العسكرية لا يشكلون أبداً "طائفة عسكرية" بحد ذاتها. بل العكس، حيث أنه بالذات ونظراً لأن عدداً كبيراً منهم يقومون بتنفيذ مهام موازية للمهام المدنية (خبراء الحواسيب هم نموذج بارز على ذلك) فإنهم يختلفون بصورة أقل وأقل عن المواطنين الآخرين في المجتمع. وعلى غرار ذلك، وبالرغم من التبني التدريجي لأنماط "التقليص الأدائي" في الجيش الإسرائيلي خلال عشرات السنين الأخيرة؛ إلاّ أنه لم تتضاءل أبداً الكمية الشاملة لما وصفه ليسك بأنه "نقاط اتصال" بين الجيش وبين المجتمع المدني، وهكذا فقد بقي الجيش الإسرائيلي جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي.

ومع ذلك فإن النموذج "المتقطع" يُثبت أنه في داخل الإطار الشامل للتواصل التاريخي فقد حدثت ظاهرياً تغيرات جوهرية في العلاقات بين القطاعين. وإن كثرة "نقاط الاتصال" بين المواطنين وبين الجيش ليست عاملاً في وضع يتمكن فيه الجيش من استخدام تأثير بارز وربما حاسم أيضاً، وذلك في مجالات كثيرة من الحياة المدنية في إسرائيل. بل العكس هو الصحيح، حيث أن معظم التيارات تتقدم الآن في اتجاه معاكس. وهذه المسيرة التي كانت بدايتها مع تطور المجتمع المدني الأكثر فطنة وحزماً والمتفحص لأوضاعه، حصلت على زخم كنتيجة لأهمية النشاط في نزاع منخفض القدرة في جدول أعمال قوات الجيش الإسرائيلي، وفي أعقاب الإصلاحات الداخلية في تركيبة التنظيم العسكري نفسه وفي تشكيله.

وعلى هذه الخلفية، حسب رأيي، فإنه لا يوجد أي مكان للمخاوف من أن يكون هناك ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي ممن يريدون إسقاط الحكومة أو المشاركة في انتفاضة جنرالات ميلودرامية. وأن أي ميل كهذا، حتى ولو كان قائماً في مرة من المرات، قد ابتعد منذ زمن عن طاقم ضباط الجيش الإسرائيلي. وإن بوادر الأزمة الحالية في العلاقات ما بين المستوى المدني وبين الجيش في إسرائيل موجودة في مواقع أخرى، وفي مجالات تمتد ما بعد المواضيع التي يعالجها بصورة تقليدية الباحثون في هذا الموضوع. وأن الجيش الإسرائيلي اليوم يعاني من تآكل وتراجع استقلاله الذاتي، والخطر ليس استعباده المطلق للمستوى السياسي، ولكن الخطر الأكبر هو في أن يصبح مستعبداً بشكل مطلق من قبل المستوى السياسي، وكذلك في إمكانية وقوع "إنقلاب عسكري بالمعكوس".

الهوامش

1 Yehudah Ben-Meir, [Civil-Military Relations in Israel,] New York Colombia University Press 1995

2 Dan Horowitz, [Is Israel a Garrison State?] Jerusalem Quarterly 4, 1975, 58-77

٣ أنظر: باروخ كيمرلنغ: "حول العسكرتاريا في إسرائيل" مجلة النظرية والنقد [تيئوريا فبيكورت] العدد رقم ٤ عام ١٩٩٣ الصفحات ١٢٣-١٤٠؛ يغيل ليفي "جيش آخر لإسرائيل: عسكرتاريا مادية في إسرائيل"، تل أبيب، يديعوت أحرونوت ٢٠٠٣

هذا الموضوع نوقش بالتوسع ايضاً في كتاب:

Eyal Ben-Ari and Edua Lomsky-Feder, [Cultural Constructions of war and the Military in Israel] in: Ben-Ari and Lomsky-Feder (eds), The Military and Militarism in Israeli Society, Albany, SUNY Press 1999, pp. 1-35

4 Dan Horowitz, "The IDF: A Civilianized Military in a Partially Militarized Society", in Roman Kolkowitz and Andrzej Korbonski (eds.), **Soldiers, Peasants and Bureaucrats**, London, Allen & Uwin, 1982, pp. 77-105

5 Rebecca Schiff, "Israel as an Uncivil State", **Security Studies** 1, 1992, pp. 636-658

6 Yoram Peri, "Political-Military Partnership in Israel", **International Political Science Review** 2, 1981, 303-315

وانظر ايضاً: غابي بن دافيد، [علاقات الجيش والمدنيين في منتصف التسعينيات] مقتبس من انيتا شابيرا (رئيسة تحرير)، الاستقلال –السنوات الخمسون الأولى، القدس، مركز زلمان شازار، ١٩٩٨ الصفحات ٤٧١-٤٨٦.

٧ داني ياتوم: [يوجد خطر لحدوث إنقلاب عسكري في إسرائيل]، صحيفة هآرتس ١٠ نيسان ٢٠٠٥، الصفحة أ ٢.

٨ هآرتس ١٦ تشرين الأول ١٩٩٦، ب ٣. ماعوز رد على تقارير أفادت بأنه خلال الشهور السبعة الماضية لم يلتق رئيس الحكومة نتنياهو مع رئيس الأركان أمنون ليبكين-شاحاك ولا حتى مرة واحدة. الدكتور يورام بيري الاستاذ في كلية الإعلام في الجامعة العبرية كرر تحذير ماعوز وذلك في محاضرة ألقاها في كانون الأول من عام ١٩٩٧ ونشرت لاحقاً تحت عنوان: [علاقات المجتمع والجيش في إسرائيل تمر بأزمة]، مجلة (مغاموت) ل ط، ٤، ١٩٩٤ الصفحات ٣٧٥-٣٩٩.

٩ أوري بن اليعازر. [هل أن الجنرالات يسيطرون في إسرائيل؟ الربط العسكري-

السياسي ومشروعية الحرب في أمة ترتدي البزات العسكرية] في: إسرائيل: مجتمع في المرآة، رئيسة التحرير حنه هرصوغ، تل أبيب، راموت ٢٠٠٠ الصفحات ٢٣٥-٢٦٧.

10 Yoram Peri, "The Political-Military Complex: The IDF's Influence over Policy towards the alestinians since 1987", **Israel Affairs**, 11/2, April 2005, 324-344

١١ لاستطلاع الأدب في هذا الموضوع انظر:

Don M. Snider and Miranda Carlton- Carew (eds.), **U.S. Civil-Military Relations: In Crisis or Transition**?, Washington, D.C., Center for Strategic & International Studies, 1995

وكذلك انظر الطبعة الخاصة لمجلة Orbis التي خصصت لهذا الموضوع في شتاء عام ١٩٩٩ (المجلد ٤٣/١). لوجهة النظر التاريخية انظر:

Ole R. Holsti, "A Widening Gap Between the U.S. Military and Civilian Society? Some Evidence, 1976-1996," **International Security** 23, Winter 1998-1999, 5-42

12 Professor Mackubin Thomas Owens (Naval War College), "American Society and the Military: Is there a Gap?", **Providence Journal**, July 1997

وذلك حسب اقتبس من

John Hillen, "Must US Military Culture Reform?" ,1997 **Orbis** 43/1, Winter 1999, p. 56

13 Sam C. Sarkesian and Robert E. Connor jr., **The US Military into the Twenty-first Century**, London, Frank Cass, 1999, p. 168

14 A. R. Luckham, "A Comparative Typology of Civil-Military Relations", **Government and Opposition** 6, 1971, 5-35

ترجم الى اللغة العبرية: أ.ر لاكهام "تصنيف مقارن للعلاقات بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية" مقتبس من مجلة دولة ومجتمع (مدينة وحضرا) رئيس التحرير ايزنشتيدت وأخرون، تل أبيب، ١٩٤٨، المجلد ب، الصفحات ١٠٢-١٢٠.

١٥موشيه ليسك، "العناصر المدنية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلية" مجلة دراسات في نهوض إسرائيل (عيونيم بتكومات يسرائيل) ١، ١٩٩١ الصفحات ١٩١-٢١٠.

١٦ قارنوا ما كتبه رفائيل إيتان في كتابه (مظلة رابعة فُنحت)، تل أبيب دار سفري حميد للنشر ٢٠٠١ الصفحات ٢٣٣-٢٣٩ مع وصف المسيرات التي أدت إلى تدخل الجيش الإسرائيلي في مشاريع تعليمية مختلفة في السنوات الأولى للدولة. مقتبس من: زئيف دروري، أوتوبيا بالبزات العسكرية: [إسهام الجيش الإسرائيلي في مجالات الاستيطان، استيعاب الهجرة اليهودية، والتعليم في بداية ايام الدولة] كريات سديه بوكر، مركز تراث بن غوريون، ٢٠٠٠ الصفحات ١٣٣-١٥٩.

١٧ حول الأدلة الأولية بخصوص هذه التغيرات انظر: ستيورات كوهين وإيلان سوليمان، [الجيش الإسرائيلي: من جيش شعب إلى جيش مهني]، مجلة (معراخوت) ٣٤١، أيار ١٩٩٥ الصفحات ٢-١٧، وكذلك انظر: ستيورات أ. كوهين، [الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي: نحو تقليص مهام الجيش]، مقتبس من موشيه ليسك وباروخ كاني-باز (رؤساء تحرير)، إسرائيل نحو سنوات الألفين: المجتمع، والسياسة والثقافة، القدس، ماغنس، الصفحات ٢١٥-٢٣٢.

١٨ الاتصالات لم تعد تقتصر على شخصيات رائدة في الحياة السياسية والاقتصادية، بل تشمل الآن أيضاً إعلاميين كبار، قضاة في المملكة العليا وحتى بعض الأكاديميين. وعلى سبيل المثال فإن البروفيسور أسا كاشير الاستاذ في كلية الفلسفة في جامعة تل أبيب لعب دوراً مركزياً في صياغة "الرمز الأخلاقي" الخاص بالجيش الإسرائيلي، وهو الرمز الذي اطلق عليه اصطلاح "روح الجيش الإسرائيلي". أنظر: آسا كاشير [الأخلاق العسكرية]، تل أبيب، وزارة الدفاع –دار النشر، ١٩٩٦.

١٩ يورام بيري، هناك (أنظر الملاحظة رقم ٨ أعلاه).

٢٠ استنادا لمذكرات السيد حاييم يسرائيلي، الذي عمل مستشاراً لعدة وزراء دفاع خلال أكثر من خمسين عاماً، فإن هذه لم تكن أبداً تجاوزات جديدة. وقد نوه إلى أنه حتى منذ عام ١٩٧٧ لم يقوموا أيضاً بإبلاغ اللفتنانت جنرال موطي غور (الذي عمل رئيساً للأركان في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٧٨) عن كافة الخطوات التي اتخذها بشكل سري كل من رئيس الحكومة بيغن ووزير الخارجية ديان، من أجل تشجيع السادات على زيارة القدس. انظر: حاييم يسرائيلي [خمسون عاماً في خدمة ١٤ من وزراء الدفاع]، تل أبيب، دار نشر يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٥.

٢١ حول نموذج من الفترة الأخيرة بخصوص مثل هذا النقد أنظر المقابلة التي أجريت مع وزير المالية نتنياهو في The Marker، وهو الملحق الإقتصادي لصحيفة هآرتس، بتاريخ ٢١ نيسان ٢٠٠٥ الصفحة ١.

٢٢ محضر الدورة رقم ٢٣٧ للكنيست الإسرائيلي السادس عشر بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٥. ولقد جرى تقديم إقتراح شتاينتس ووفقاً لتوصيات تقرير اللجنة العامة لفحص الرقابة البرلمانية على الجهاز الأمني (لجنة روبنشتاين) لعام ٢٠٠٤. وحول الاستطلاعات الممتازرة للرقابة السياسية الشاملة على الجيش في إسرائيل انظر المذكرتين اللتين نشرهما مركز يافة للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب. رام إيرز (رئيس تحرير)، "علاقات المستوى السياسي والمستوى العسكري في إسرائيل"، تشرين الثاني ٢٠٠٣، وكذلك ابيعزر يعاري "الرقابة المدنية على الجيش في إسرائيل" تشرين الثاني ٢٠٠٤.

٢٣ الحالتان اللتان شكلتا معلماً هما: قرار محكمة العدل العليا رقم ٩٤/٤٥٤١ أليس ميلر ضد وزير الدفاع (وفي هذا القرار أصدرت المحكمة العليا أمراً إلى الجيش الإسرائيلي يقضي بقبول مجندة تحمل كل المؤهلات الملائمة في دورة للطيارين الحربين) وكذلك قرار محكمة العدل العليا رقم ٩٩/١٢٨٤، امرأة مجهولة ضد رئيس الأركان العام (وفي هذا القرار قررت المحكمة بأن البريغادير جنرال الذي أدين في السابق بتهمة الإزعاج الجنسي لا يجوز ترقيته على الرغم من احتجاجات رئيس الأركان)؛ أنظر ميخائيل شيكد، "كيف خسر البريغادير جنرال نير غليلي ترقيته"، مقتبس من : دفنه باراك-ايرز (رئيس تحرير)، مجلة (الجيش والمجتمع والقانون) تل أبيب، راموت ٢٠٠٢، الصفحات ٤١٣-٤٧٨.

٢٤ برزت بشكل خاص القرارات الحاخامية التي نشرت قبيل تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة وشمالي السامرة في صيف عام ٢٠٠٥، والتي الزمت في جزء منها الجنود برفض المشاركة في تنفيذ هذه الخطة.

٢٥ محاولات الجيش الإسرائيلي لمواجهة هذه المسألة جرى توثيقها في صحيفة هآرتس بتاريخ ١٥ تموز، ٢ و ١٤ آب عام ٢٠٠١.

٢٦ أنظر: Stuart A- Gohen، "Military Service in Israel: No Longer a Cohesive Force"، Jewish Journal of Sociology ، ٣٩، ١٩٩٧، ٥-٢٣ وانظر كذلك الملاحظة رقم ٣ أعلاه.

٢٧ هذه التطورات ومدلولاتها بُحثت بتوسع في الأدب الأكاديمي. انظر على سبيل المثال: مناحم ماوتنر، آفي ساغي، رونين شمير (رؤساء تحرير) التعدد الثقافي في دولة ديمقراطية ويهودية: كتاب مذكرات لأريئيل روزين-تسفي، تل أبيب، راموت، وكذلك يوسي يونه، يهودا غودمن (رؤساء تحرير)، خلط الهويات: "بحث نقدي حول الصبغة الدينية والعلمانية في إسرائيل"، القدس، معهد فان لير والكيبوتس الموحد؛ باروخ كيمرلنغ "المهاجرون، المستوطنون، سكان البلاد الأصليون: الدولة والمجتمع في إسرائيل بين تعدد الثقافات والحروب الثقافية"، تل أبيب، دار عام عوفيد للنشر. كذلك انظر: Adriana Kemp, David Newman, Uri Ram and Oren Yiftachel :(eds), **Israelis in Conflict: Hegemonies,**

Identities and Challenges, Brighton [UK] and Portland, OR, Sussex Academic Press, 2004

٢٨ Baruch Kimmerling, The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military, Berkeley, Univ. of California Press، ٢٠٠١

٢٩ حول هذا الموضوع انظر التقارير السنوية في موضوع [الرأي العام في إسرائيل إزاء الأمن القومي] التي أعدها البروفسور أشير أريان والتي نشرها معهد يافة للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب. وحول التوجهات السابقة انظر كتاب أريان [الأمن في ظل التهديد: الرأي العام في إسرائيل حول قضايا السلام والحرب] بابيروس، جامعة تل أبيب ١٩٩٩.

٣٠ يورام بيري، "تغير السجال الأمني في وسائل الاعلام والتحولات في مفهوم المواطنة في إسرائيل"، مجلة الثقافة الديمقراطية (تربوت ديمقراطيت)، ٤-٥، ٢٠٠١، الصفحات ٢٣٣-٢٦٦؛ كذلك انظر: Udi Lebel, "Cracks in the Mirror of Military Hegemony: The Courts and the Media as Agents of Civil Society", in Daniel Korn (ed.), **Public Policy in Israel: Perspectives and Practices,** Lexington Books, Lanham, 2002, pp. 205-223

٣١ بخصوص الإشارات التي ظهرت مؤخراً انظر المقابلات في هذا الموضوع التي جرت مع اثنين من ضباط الاحتياط في مجلة الجيش الإسرائيلي (بمحانيه) العدد رقم ٢٤٤، ١ نيسان ٢٠٠٥، الصفحات ٨-١٢. وحول التغيير في مواقف المحاكم نفسها أنظر مقال عوديد مودريك: Quis Custodiet Ipsos Custodies؟ وهو المقال المقتبس في مجلة (الجيش، المجتمع والقانون)، الملاحظة رقم ٢٣ أعلاه، الصفحات ٢٨٥-٣٦٨. وكذلك أنظر: Amichai Cohen, "Administering the Territories: An Inquiry into the :Application of International Humanitarian Law by the IDF in the Occupied Territories", **Israel Law Review** 38(3), 2005

وانظر الملخص في الموقع الالكتروني: (http://law.mscc.huji.ac.il/law١/ilr/Default.htm

٣٢ جدعون دورون وأودي ليبل، "سياسة الثكل"، بني براك، الكيبوتس الموحد، ٢٠٠٥.

٣٣ الميجور جنرال موشيه يعلون (نائب رئيس الاركان آنذاك)، "إعداد القوة للمواجهة المحدودة" مجلة (معراخوت) ٣٨٠-٣٨١، كانون أول ٢٠٠١، الصفحات ٢٤-٢٩.

٣٤ المقالات المفيدة التي كتبها إثنان من قادة كلية الامن القومي، وهما الميجور جنرال عاموس يادلين، "معضلات مهنية وأخلاقية في استخدام القوة في القتال ضد الإرهاب" والمقتبس في: حجاي غولان وشاؤول شاي (رؤساء تحرير)، المواجهة المحدودة، تل أبيب، وزارة الدفاع – دار النشر، ٢٠٠٤، الصفحات ٩-١٨؛ والميجور جنرال إيال بن ريئوبن: "تحديات القائد في القتال ضد الإرهاب في أيامنا هذه"، مجلة (معراخوت) ٤٠٠، أيار ٢٠٠٥ الصفحات ٢٨-٣١.

٣٥ حول الاستطلاعات النظرية وتحليلات أحداث معينة مأخوذة من تجارب دول مختلفة انظر: Efraim Inbar (ed.), **Democracies and Small Wars**, London, Frank Cass, 2003

٣٦ "كذلك فإن عملية بالمستوى التكتيكي المنخفض للغاية يمكن أن تكون لها نتائج منظومية وحتى استراتيجية بعيدة المدى. وفي الواقع، إذا ما طبق بدقة اختبار البعد السياسي، فإن كل عملية حراسة تدار بالذات بالمستوى المنظومي، وذلك لأن سلوك الجندي الوحيد، الذي يجري عليه من قبل أجهزة الإعلام، قد يتحول بسرعة إلى قضية دولية": Gavin Bulloch, "Military Doctrine and Counterinsurgency: A British Perspective", **Parameters** 26/2, July 1996, p. 6

37 Eliot A. Cohen, "Technology and Supreme Command", in Stuart A. Cohen (ed.), **Democratic Societies and their Armed Forces: Israel in Comparative Context**, London, Frank Cass, 2000, pp. 89-106

٣٨ حسب أقوال يونتان شمشوني: **Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970**, Ithaca, NY, Cornell University Press, 1988, p. 101

فإن كل قرار تقريباً يتعلق بالتوقيت وبحجم ومدة عملية الجيش الإسرائيلي ضد الفدائيين "كان يتخذ على أعلى المستويات السياسية – وبصفة عامة من قبل الحكومة". أنظر أيضاً: بن مئير (الملاحظة ١ علاه) الصفحات ٥٨-٥٩.

٣٩ حول الكشف العلني لوجهة النظر هذه مع التطرق الخاص لنشاط الجيش الإسرائيلي انظر: Yaron Ezrachi, **Rubber Bullets**: **Power and Conscience in Modern Israel,** Berkeley, University of California Press, 1997

40 David Kretzmer, **The Occupation of Justice: The Supreme Court of** Israel and the Occupied Territories, Albany, SUNY Press, 2002

٤١ زئيف شيف، هآرتس ١٨ أيار ٢٠٠١ الصفحة أ ١.

٤٢ هآرتس، ١٠ تشرين الأول ٢٠٠١ الصفحة أ ١.

٤٣ هذا الرأي يظهر كتاب: حافا عتسيوني-هليفي "مكان في القمة. النخب والظاهرة النخبوية في إسرائيل". تل أبيب، تشريكوبر ١٩٩٧.

٤٤ الفترة الزمنية التي مرت منذ اعتزال القائد الكبير وبين تعيينه وزيراً للدفاع:

الاسم	تاريخ اعتزال الخدمة في الجيش الإسرائيلي	تاريخ تعيينه في منصب وزير الدفاع	المدة الزمنية
موشيه ديان	١٩٥٨ (رئيساً للأركان)	١٩٦٧	٩ سنوات
عيزر وايزمن	١٩٦٩ (نائباً لرئيس الأركان	١٩٧٧	٨ سنوات
اريئيل شارون	١٩٧٢ (قائداً للمنطقة الجنوبية)	١٩٨١	٩ سنوات
اسحق رابين	١٩٦٨ (رئيساً للأركان)	ايلول ١٩٤٨	١٦ سنة
اسحق مردخاي	١٩٩٥ (قائد للمنطقة الشمالية)	١٩٩٦	سنة واحدة
ايهود باراك	١٩٩٥ (رئيساً للأركان)	١٩٩٩	٤ سنوات
بنيامين بن اليعازر	١٩٨٤ (منسق العمليات في المناطق المحتلة)	٢٠٠١	١٧ سنة
شاؤول موفاز	٢٠٠٢ تموز (رئيساً للأركان)	تشرين ثاني ٢٠٠٢	٤ أشهر

45 Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Practice of Civil-Military Relations, New York, Vintage Books, 1957

٤٦ حول أوائل منتقدي هنتنغتون، والذين كان من أسهرهم موريس ينوفيتش انظر: Bengt Abrahamsson, **Military Professionalization and Political Power**, Beverly Hills, Sage, 1972 and Arthur D. Larson, "Military Professionalism and Civil Control: A Comparative Analysis of Two Interpretations", **Journal of Political and Military Sociology**, 2, 1974, 57-72

وحول التقييمات من الآونة الأخيرة انظر:

Peter D. Feaver, "The Civil-Military Problematique: Huntington, Janowitz and the Problem of Civilian Control", **Armed Forces & Society,** 23/2, Winter 1996, 149-178, and James Burk, "Theories of Democratic Civil-Military Relations", **Armed Forces & Society**, 29/1, Fall 2002, 7-29

٤٧ بخصوص التحليل المركز جداً حول هذه الظاهرة انظر:

Philip Abrams, "The Late : Profession of Arms: Ambiguous Goals and Deteriorating Means in Britain", **Archives Europ-**

eens de Sociologie, VI, 1965, 238-261 and Jaques Van Doorn, "The Officer Corps: A Fusion of Profession and .Organization", ibid. 262-282

وهناك مكان بارز من بين أهم الكتب في هذا الموضوع تحتله الكتب التالية:
Cathy Downes, "To Be or Not To Be a Profession: The Military Case", **Defense Analysis**, 1, 1985, 147-171; Marina Nuciari, "Rethinking the Military Profession", **Current Sociology**, 42, 1994, 7-21; Don Snider and Gavin Watkins, "The Future of Army Professionalism: A need for Renewal and Redefinition", **Parameters**, 30, 2000, 5-20

48 Andrew Abbot, The System of Professions: An Essay on the Division of Expert Labor, Chicago, Chicago Univ. Press, 1988

٤٩ انظر بشكل خاص مجموعة المقالات في كتاب: Don. M. Snider and Gayle L. Watkins, **The Future of the Army Profession**, McGraw-Hill & The US Military Academy, Boston, 2002

٥٠ هذه التمييزات الأساسية بهذا المفهوم قام بها: Charles C. Moskos, "From Institution to Occupation: Trends in the Military Organization", **Armed Forces & Society** 4, 1977, 41-50

٥١ تعبير ينذر بالسوء بشكل خاص عن هذا الرأي في السياق الأميركي انظر:
Richard H. Kohn, "Out of Control: The Crisis in Civil-Military Relations", **National Interest**, spring 1994, 3-17

52 Reuven Gal and Stuart A. Cohen, "Israel: Still Waiting in the Wings", in: C. Moskos (ed.), **The Postmodern Military: Armed Forces after the Cold War**, New York, OUP, 2000, 224-241

٥٣ استطلاع يشتمل على معلومات كثيرة بخصوص هذه التطورات موجود في:
Anthony H. Cordesman, **Peace and War: The Arab-Israeli Military Balance Enters the 21st Century**, Westport, Praeger, 2002, 179-213

٥٤ حول البرنامج المختلفة التي انتهجت في الآونة الأخيرة بخصوص هذه المجموعة انظر: البريغادير جنرال آفي (اسم مستعار)، "تطور الطاقة البشرية التكنولوجية في الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة". مجلة (معراخوت) ٣٨٧ كانون الثاني ٢٠٠٣ الصفحات ٦١-٦٦.

55 Benjamin Miller, "The Concept of Security: Should it be Redefined?", **The Journal of Strategic Studies** 24/2, 2001, 13-42

صدر عن مدار

مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)